



الرئيس: السيد كومالو . . . . . (جنوب أفريقيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد شرباك

إندونيسيا . . . . . السيد ناتاليغاوا

إيطاليا . . . . . السيد سباتافورا

بلجيكا . . . . . السيد فريبكس

بنما . . . . . السيد أرياس

بوركينا فاسو . . . . . السيد تندر ييوغو

الجمهورية العربية الليبية . . . . . السيد الطلحي

الصين . . . . . السيد ليو زيمين

فرنسا . . . . . السيد ريبير

فيت نام . . . . . السيد لو لونغ مينه

كرواتيا . . . . . السيد يوريكا

كوستاريكا . . . . . السيد أورينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير جون ساورز

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد خليل زاد

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة أنجيلا كين، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيدة أنجيلا كين، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كين.

**السيدة كين** (تكلمت بالانكليزية): في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الجهود للمضي بالعملية السياسية قدماً من خلال مفاوضات ثنائية مباشرة. ووقعت حوادث عنف رئيسية، وخاصة في غزة وحولها، واستمر خلق الحقائق على الأرض في الضفة الغربية. وشهدت غزة أيضاً أزمة إنسانية متصاعدة، ولم تتحسن الظروف في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تحسناً ملموساً، بالرغم من الجهود المستمرة.

والمفاوضات الثنائية بين الأطراف، ذات الأهمية الأساسية لعملية أنابوليس، تتألف من اجتماعات منتظمة

على ثلاثة مستويات: بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، وبين فريقيهما للتفاوض، وبين الخبراء الفنيين. ونحن نحافظ على السرية. ونواصل الحث على التقدم صوب الهدف المشترك المتمثل في التوصل إلى معاهدة سلام هذا العام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٦٩ فلسطينياً، من بينهم ١٥ طفلاً، في عمليات لقوات الدفاع الإسرائيلية، وأصيب ٩٥ آخرين. وقتل متشددون فلسطينيون ستة إسرائيليين، وأصيب ٢٧ آخرين.

وأطلق ٧٠ صاروخاً وقذيفة هاون على الأقل على إسرائيل أو على نقاط عبور خلال الفترة قيد الاستعراض. وشتت حماس ومنظمات متشددة أخرى عدداً من الهجمات على المعابر بين غزة وإسرائيل، وهي المنافذ الوحيدة للمساعدة الإنسانية الدولية. وشن متشددون فلسطينيون هجوماً إرهابياً في ٩ نيسان/أبريل على محطة نحال أوز للوقود، مما أدى إلى مقتل مدنيين إسرائيليين كانا يعملان في المحطة. وفي ١٩ نيسان/أبريل، شن مسلحون من حماس هجوماً مستخدمين مركبات مدرعة ومتفجرات، على معبر كرم سالم، فأصابوا ١٣ جندياً إسرائيلياً.

وقد ازدادت كثافة العمليات الجوية والبرية الإسرائيلية ضد المتشددين في غزة في أعقاب هجوم ٩ نيسان/أبريل. وكانت هناك أمثلة عدة قتل خلالها مدنيون فلسطينيون في تلك العمليات. وفي ١٦ نيسان/أبريل، قُتل ١٢ مدنياً فلسطينياً، من بينهم أطفال ومصور صحفي، في عملية إسرائيلية ضد المتشددين في أعقاب مقتل ثلاثة من الجنود الإسرائيليين.

وما فتئ الأمين العام يندد بالهجمات الصاروخية وغيرها من الهجمات التي يشنها المتشددون ضد المدنيين والمعابر. وهذه الهجمات لا تهدد المدنيين الإسرائيليين فحسب، بل إنها تتسبب كذلك في معاناة غير مقبولة

وبنفس الأهمية مستويات الوقود المتدنية لتلبية احتياجات النقل نتيجة استمرار إغلاق نحال أوز. وحتى قبل هجوم ٩ نيسان/أبريل، كانت مستويات واردات الديزل والوقود قد انخفضت بشدة، ولم تكن هناك أي واردات من الوقود منذ ١٨ آذار/مارس، ومن الديزل منذ ٢ نيسان/أبريل. وقد توقفت حركة السيارات تماماً. وضاعف من أثر تدني المستويات من واردات الوقود والديزل رفض رابطة أصحاب محطات الوقود الفلسطينية توزيع ما لديها من إمدادات، احتجاجاً على مستويات واردات المتدنية.

ونقص الوقود قد أثر سلباً أيضاً على المياه والصرف الصحي. وتحصل نسبة ١٥ إلى ٢٠ في المائة من السكان على المياه الآن لفترة تتراوح من ٣ إلى ٥ ساعات كل أربعة أيام، مما يؤثر على النظافة العامة. وما زال يجري صرف ٦٠.٠٠٠ متر مكعب من الصرف الصحي غير المعالج أو المعالج جزئياً في مياه البحر الأبيض المتوسط كل يوم. وتغيب الطلاب والمعلمين عن المدارس والجامعات بلغت نسبته ٢٠ في المائة، بسبب نقص الوقود اللازم للنقل. وتوقفت الدراسة تماماً في الجامعات الأربع الرئيسية في غزة في الأسبوع الماضي. وتوقفت معظم سفن صيد الأسماك عن الخروج إلى البحر، مما سيؤدي إلى خسارة موسم السردين.

كما تضررت وكالات العمل الإنساني بشدة. وسوف تنفذ إمدادات الوقود لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - أونروا في ٢٤ نيسان/أبريل، وفي محاولة منها لتوفير الوقود، حددت الوكالة أولويات لتوزيع الغذاء، ورفع النفايات الصلبة ومشاريع الصرف الصحي. وأوقفت الوكالة كل أنشطة الرصد، واعتباراً من ١٤ نيسان/أبريل، لم يتمكن زهاء نصف طلبة التدريب المهني البالغ عددهم ١٢٤٠ طالباً والذين ينقلهم متعهدون عادة، من الانتظام في فصول الدراسة. واعتباراً من الغد، وما لم يسمح بدخول الوقود،

للسكان المدنيين في غزة وتهدد بأن تؤدي إلى تصعيد أوسع نطاقاً.

ويأسف الأمين العام أيضاً للخسائر بين المدنيين في العمليات التي تشنها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي ضد المتشددين. ونحن نعيد التأكيد على النداءات المتكررة للأمين العام بضرورة وقف كل أعمال العنف، ومناشدته كل الأطراف الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويجب أن تتوقف إجراءات العقاب الجماعي.

ونحن نشعر بقلق عميق إزاء إمكانية تصاعد هذا العنف، لما لذلك من آثار مروعة على المدنيين والخطر الذي قد يمثله هذا الصراع على أمن كل الأطراف - الفلسطينيين، وإسرائيل ومصر. ونحن نؤيد مصر ونشجعها على مواصلة جهودها لتحقيق الهدوء في غزة بما يؤدي إلى إعادة فتح المعابر، فضلاً عن جهودها المستمرة لضمان الأمن على حدودها. ونحث كل الأطراف على العمل مع مصر بشعور من الإلحاح والمسؤولية. ونحضر كل الدول ذات التأثير في المنطقة على أن تعمل من أجل إحلال الهدوء.

ولقد قام المنسق الخاص سييري بزيارة غزة اليوم، حيث أعرب عن قلق الأمم المتحدة إزاء الحالة الإنسانية والأمنية المتدهورة.

وقبل هجوم ٩ نيسان/أبريل على محطة نحال أوز للوقود، كانت نسبة ٦٥ في المائة تقريباً من احتياجات محطة الطاقة في غزة من الوقود تلبى عن طريق الواردات. ونتيجة للهجوم، أغلقت محطة نحال أوز من ٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل، فيما عدا يومين. وحكومة إسرائيل بصدد إعادة النظر في آليات الأمن لضمان التوصيل الآمن للوقود التجاري إلى غزة. ولو لم يعاد فتح نحال أوز اليوم، لكانت محطة الطاقة قد ظلت مغلقة، ولظلت معظم مناطق غزة تعاني من انقطاع الكهرباء بشكل متزايد.

ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن تأمين الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط أو عن سجناء فلسطينيين. ولم يتم حتى الآن توفير إمكانية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى العريف شاليط.

وفي ٣٠ آذار/مارس، وبعد عقد اجتماع ثلاثي بين وزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس، ورئيس الوزراء الفلسطيني فياض، ووزير الدفاع الإسرائيلي باراك، أعلنت حكومة إسرائيل عددا من التدابير لتخفيف حدة الظروف السائدة في الضفة الغربية. وتشمل تلك التدابير، ضمن أمور أخرى، فتح مراكز إضافية للشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية؛ والموافقة على إيصال المعدات إلى قوات الأمن الفلسطينية؛ ومنح ٥٠٠٠ تصريح إضافي لعمال البناء الفلسطينيين في إسرائيل؛ والموافقة على اتخاذ تدابير لتيسير عبور أصحاب الأعمال التجارية الإقليمية والدولية إلى مؤتمر الاستثمار الفلسطيني في بيت لحم. ونرحب بذلك الإعلان، ونلاحظ أنه تم إحراز بعض التقدم ونشجع بقوة على التنفيذ الكامل لتلك التدابير.

كما أعلنت حكومة إسرائيل اعترافها بإزالة العوائق في الضفة الغربية وأبلغت في وقت لاحق بأنها أزالَت ٦١ عائقا. ووجد موظفو الأمم المتحدة على أرض الواقع، ومن خلال عملهم الميداني الواسع، أنه تمت إزالة ٤٤ عائقا، وأن ستة عوائق لم يُعمل على إزالتها، وأنه لا يوجد أي دليل على أن العوائق الأخرى البالغ عددها ١١ عائقا كانت قائمة في السابق أو على إزالتها. ومن ضمن العوائق البالغ عددها ٤٤ التي تمت إزالتها، كانت هناك خمسة تشكل عوائق كبيرة أمام التنقل - ولا تظهر العوائق الأخرى البالغ عددها ٣٩ عائقا في قائمة العوائق البالغ عددها ٥٨٠ عائقا التي كانت موجودة في السابق والمحددة في قاعدة البيانات التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ونحن نرحب بتلك العمليات لإزالة العوائق، ولكننا نناشد بقوة

ستتوقف الأونروا عن تقديم معونتها الغذائية إلى ٦٥٠.٠٠٠ لاجئ، إلى جانب توقفها عن خدمات جمع القمامة التي يستفيد منها ٥٠٠.٠٠٠ من سكان غزة. وهناك ٥٠٠.٠٠٠ آخرين من أبناء غزة يعيشون بالفعل في ١٢ بلدية بدون أي قدرة على إدارة النفايات الصلبة، ويرجع ذلك إلى نقص الوقود أساساً.

وقد سمح لشاحنات التوريد بالدخول من معبر صوفا في ٢٢ نيسان/أبريل بعد هجوم متشددين فلسطينيين على معبر كرم سالم في ١٧ نيسان/أبريل مما أدى إلى إغلاقه. وأبلغت الأمم المتحدة من قبل حكومة إسرائيل بأن إعادة فتح هذا المعبر ستطلب عدة أسابيع. وقبل ١٧ نيسان/أبريل، كان معدل دخول شاحنات نقل التوريدات إلى غزة قد تضاعف تقريباً في آذار/مارس، وإن ظلت عند ثلث معدلها في أيار/مايو ٢٠٠٧. ولا يسمح بالدخول على أساس مستمر إلا للأغذية والماشية والإمدادات الطبية وإمدادات النظافة. ونقص الضروريات اليومية يتقلب باستمرار، مما أدى إلى زيادات مقابلة في الأسعار وفقاً للعرض والطلب. ولا تدخل أي مواد إلى مشاريع البنية التحتية الإنسانية للأمم المتحدة. وبالرغم من الضمانات، لم تحصل الأونروا كذلك على الموافقة على توريد مواد مطلوبة لألعاب الصيف السنوية التي تيسرها الوكالة لـ ٢٥٠.٠٠٠ طفل.

وقد افتتح معبر رفح لفترة وجيزة في ١٤ نيسان/أبريل لنقل ٢٤ من مرضى السرطان وأمراض القلب إلى مصر لتلقي العلاج الطبي.

وفي غضون ذلك، ما زالت مؤسسات السلطة الفلسطينية في غزة واقعة تحت سيطرة حماس مباشرة، وتبلغ جماعات حقوق الإنسان الفلسطينية المستقلة عن شواغل حيال انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك منع إمكانية الوصول على نحو قانوني إلى المحتجزين الفلسطينيين.

الفترة المقبلة نشر كتيبة لقوات الأمن الفلسطيني تم تدريبها حديثاً. وسيلزم أن تستمر الجهود الرامية إلى زيادة التخطيط الأمني الوطني وإصلاح دوائر الأمن وتدريبها وتعزيز جميع جوانب سيادة القانون، بالدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون. ومن المزمع أن يعقد في برلين في حزيران/يونيه مؤتمر دولي لتعزيز الدعم في ذلك المجال.

وما زال ممثل المجموعة الرباعية توني بلير يضغط من أجل اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الظروف الاقتصادية للسكان الفلسطينيين. ويهدف مؤتمر فلسطيني للاستثمار، المقرر أن يعقده رئيس الوزراء الفلسطيني فياض في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو في بيت لحم وبدعم من السيد بلير، إلى تشجيع توجيه استثمارات جديدة في الأعمال التجارية الفلسطينية.

إن وضع المشروع الكامل للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية قد شارف على الانتهاء. وإلى جانب المشاريع القائمة، وزعت السلطة الفلسطينية من فورها قائمة أولية لمشاريع جديدة بغية تيسير تنفيذ أولويات الخطة.

ووافقت الحكومة الفلسطينية في ٣١ آذار/مارس على ميزانية عام ٢٠٠٨. والحكومة الفلسطينية قادرة حالياً على تمويل تكاليفها المتكررة بما في ذلك لشهر حزيران/يونيه، ولكنها ستواجه عجزاً يزيد على ٦٠٠ مليون دولار في النصف الثاني لعام ٢٠٠٨. ويعزى ذلك العجز إلى عدم كفاية الالتزامات المتعلقة بدعم الميزانية، وضعف الدولار، وقرار السلطة الفلسطينية تسديد متأخرات القطاعين العام والخاص بأسرع مما كان مزمعاً أصلاً. وننوه بالمستويات التاريخية للدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمناخون الآخرون، وناشد الآخرين، بمن في ذلك الشركاء في المنطقة الذين لم يفوا بعد بتعهدات باريس أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن. وينبغي مراعاة أن ما يقل

إحراز المزيد من التقدم الجوهرى والإضافى بغية تخفيف القيود، على النحو المتوخى في اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥، إذ أنه اتفاق حيوى للبقاء الاقتصادى الفلسطينى.

وأعلن هذا الشهر عن عطاءات وتراخيص لبناء مئات من الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. واستمر البناء في مستوطنات عديدة وفي البنية التحتية مثل الطرق المقامة لاستخدام المستوطنين. وأعلن الأمين العام مرارا وتكرارا قلقه لأن كل النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية أو أي مكان في الضفة الغربية يخالف القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، والتزامات إسرائيل في إطار المرحلة الأولى من خارطة الطريق. كما نشعر بالقلق لأن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ما زالت مغلقة بأمر من إسرائيل.

واستمرت أعمال البناء على الحاجز داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يشكل انحرافاً عن الخط الأخضر ويتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية.

وما زالت القيود تزداد على عمليات الأمم المتحدة في الضفة الغربية، مع وجود الشرطة المدنية الإسرائيلية في نقاط التفتيش، مما يسبب حالات تأخير كبيرة وشواغل أمنية لموظفي الأمم المتحدة الذين يعبرون من الضفة الغربية إلى القدس.

وأبلغ عن وقوع عشرين حادثاً من حوادث العنف بين المستوطنين والفلسطينيين في آذار/مارس في الضفة الغربية وحدها، مع الإبلاغ عن مقتل شخصين فلسطينيين.

وطاردت قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية المسلحين والمجرمين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنح بعض المسلحين عفواً بعد انتهاء فترة مراقبتهم، عملاً بالتفاهات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. ومن المتوقع في

وفي ٢٢ نيسان/أبريل، عقد اجتماع في الكويت لوزراء خارجية وممثلي الأردن وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وفرنسا وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة. واعتمد المشاركون في الاجتماع بياناً أعرب، في جملة أمور، عن الاستياء حيال المأزق السياسي المستمر في لبنان؛ ودعا إلى إجراء الانتخابات الرئاسية فوراً؛ وأعرب عن الدعم لخطة جامعة الدول العربية وطالب بإعادة تحديد وتطبيع العلاقات بين لبنان وسورية.

وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، وقع في ٢٠ نيسان/أبريل، وقع حادث لإطلاق النار في مدينة زحلة بين الفصائل المسيحية المتصارعة حلف قتيلين وجريحين من حزب الكتائب، كما أدى إلى إصابة أحد المارة. وانتشر سريعاً الجيش اللبناني ونجح في إعادة الهدوء. ولكن الحالة في المنطقة ما زالت متوترة.

وفي الجنوب، كانت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة في معظم الأحيان، ولكنها متوترة. وفي بداية نيسان/أبريل، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بعملية تدريب واسعة النطاق للجبهة الداخلية استمرت خمسة أيام. ووضعت القوات المسلحة اللبنانية في حالة استنفار قصوى خلال تلك الفترة. ولم تقع أي حوادث.

وفي ليلة ٣٠-٣١ آذار/مارس، قامت مركبتان باعتراض دورية تابعة لقوة الأمم المتحدة لبضع دقائق بالقرب من جبال البطم، مما منع قوة الأمم المتحدة من حرية التنقل في منطقة العمليات. وكان ركاب المركبتين الخمسة مسلحين بالبنادق الهجومية. وواجهت الدورية أولئك الأشخاص، الذين غادروا المنطقة قبل التعرف على هويتهم

بقدر طفيف عن نصف ميزانية السلطة الفلسطينية ينفق في غزة.

إن جامعة الدول العربية عقدت مؤتمرها السنوي للقمّة في دمشق بتاريخ ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس. ونلاحظ التعبيرات عن القلق حيال التطورات التي تحصل على أرض الواقع ونرحب بإعادة التأكيد على مبادرة السلام العربية، التي ما زالت تشكل عنصراً محورياً في البحث عن إحلال السلام في المنطقة. ونشجع على تقديم الدعم العربي لجهود الرئيس عباس بغية التفاوض بشأن معاهدة للسلام مع إسرائيل، ولجهود رئيس الوزراء فياض الرامية إلى بناء المؤسسات لدولة فلسطينية تقام في المستقبل، ولتحقيق الوحدة الفلسطينية. وما زلنا نؤمن بالأهمية الجوهرية للتشاور الوثيق مع البلدان العربية بشأن جميع المسائل.

وما زالت الحالة في الجولان السوري المحتل هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من استمرار النشاط الاستيطاني.

وما فتئ لبنان واقعا في قبضة أزمة سياسية حادة، أدت حتى الآن إلى منع انتخاب رئيس جديد، وهو منصب لا يزال شاغراً منذ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ولم تعقد الجلسة البرلمانية لانتخاب رئيس، التي كانت مقررة في ٢٢ نيسان/أبريل، ولم يحدد رئيس البرلمان بري بعد تاريخاً لعقد جلسة جديدة.

وقررت الحكومة اللبنانية ألا يحضر لبنان مؤتمر القمّة السنوي للجامعة العربية الذي عقد في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس في دمشق. وفي رسالة بثها التلفزيون في ٢٨ آذار/مارس وموجهة إلى الزعماء العرب، أوضح رئيس الوزراء السنيورة أن بلده لن يشارك في مؤتمر القمّة لأنه يعتبر أن سورية مسؤولة عن تعقيد الأزمة السياسية الحالية في لبنان وأنها تعرقل تنفيذ مبادرة جامعة الدول العربية.

وسوف يجتمع أعضاء المجموعة الرباعية الرئيسيون في لندن بتاريخ ٢ أيار/مايو لاستعراض جميع جوانب العملية التي انطلقت في أنابوليس والحالة على أرض الواقع. وسوف يرأس الأمين العام ذلك الاجتماع، الذي سيعقد على هامش اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في اليوم نفسه. وتجتمع لجنة الاتصال لتقييم التقدم المحرز في التنمية المؤسسية والاقتصادية الفلسطينية منذ اجتماعها الأخير هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي.

ويعمل الأمين العام والمنسق الخاص سيرى مع الأطراف والشركاء الإقليميين وفي المجموعة الرباعية من أجل دعم العملية السياسية وتشجيع العمل للوفاء بالالتزامات وتحسين الأوضاع على أرض الواقع، ومعالجة الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية الخطيرة في قطاع غزة وحوله.

وتواصل الأمم المتحدة العمل على تأمين التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، وذلك من خلال المفاوضات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

بصورة مؤكدة. وكان هذا هو الحادث الأول منذ نهاية حرب عام ٢٠٠٦ الذي صادفت فيه قوة الأمم المتحدة عناصر مسلحة في منطقة عملياتها. ومنذ ذلك الوقت اتخذت قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية تدابير منسقة إضافية، بما في ذلك تسيير الدوريات وإقامة نقاط التفتيش، بغية كفالة عدم وجود الأفراد المسلحين غير المصرح لهم ومنع نقل الأسلحة إلى المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق.

وأود أيضا أن أعيد تأكيد التزامات الأطراف بضمان سلامة وأمن وحرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبتعاونها الكامل مع البعثة في تنفيذ ولايتها.

ولقد سجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة زيادة حادة في عدد الانتهاكات الجوية الإسرائيلية، التي تحدث بشكل يومي. فلقد ارتفع عددها من ٢٨٢ انتهاكا في شباط/فبراير إلى ٦٩٢ انتهاكا في آذار/مارس ووصل إلى ٤٧٦ انتهاكا خلال النصف الأول من نيسان/أبريل. وتشكل عمليات التحليق الجوي هذه انتهاكا للسيادة اللبنانية والخط الأزرق وتستمر في تقويض مصداقية اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية.

إن الإسرائيليين والفلسطينيين منخرطون في جولة من المفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي وهي الجولة الأشد كثافة منذ انهيار العملية السياسية قبل حوالي ثماني سنوات. وينبغي عدم التقليل من أهمية ذلك، ولكن ينبغي عدم تجاهل المخاطر الجسيمة التي تواجه هذه العملية.